أثر الإتفاق السعودي- الإيراني على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط

خالد هاشم

> عندما يتم قياس إجمالي المصالح الأمريكية، فإن الصفقة الصينية ممكن أن تقدم أيضا العديد من المزايا والإيجابيات على مستوى المصالح والأهداف الأمنية والسياسية الأمريكية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط على المدى المتوسط والبعيد، قد تعيق حتى المصالح والأهداف الصينية ذاتها هناك.

لعقود طويلة انحصر دور الصين العالمي في البعد الاقتصادي فقط، لقد كان الاقتصاد البوابة الصينية الأسرع لتعزيز علاقات الصين مع العالم الخارجي، ومنها منطقة الشرق الأوسط، إذ تشكل هذه المنطقة ركنا أصيلا في النمو الاقتصاد الصيني، وهو ما يفسر حرص الصين على فرض الاستقرار والأمن في تلك المنطقة الحيوية وعدم جرها نحو حروب وصراعات تهدد المصالح الصينية.

وبدأنا نشهد في الأونة الأخيرة تغير في الوضع القائم، وبعدما كان يتم النظر إلى الصين عبر البعد الاقتصادي فقط، أصبح لها أيضا دوراً سياسياً، مستندة في ذلك إلى الاستراتيجية الدبلوماسية كأداة ناجعة لتعزيز حضورها على المستوى السياسي بعد سنوات من الانزواء لصالح الطموح الاقتصادي. وانتقلت تلك الحالة إلى منطقة الشرق الأوسط، التي تعتبر منطقة نفوذ أمريكي بحت.

هذا التحول الصيني المفاجئ استند بطبيعة الحال إلى التطورات الجيوسياسية التي يشهدها العالم اليوم التي أعادت تموضعات الكثير من القوى العالمية، خاصة بعدما بدأ الدور والألتزام الأمريكي في منطقة

الشرق الأوسط في الأونة الأخيرة يشهد تراجعاً واضحاً، لتجد بكين الفرصة مناسبة لتعويض ذلك الدور الأمريكي، لقد حققت الصين اختراقا دبلوماسيا واضحا في الشرق الأوسط عبر الوساطة ما بين السعودية وإيران، وهو تطور جديد، إذ عادة ما تمتنع الصين عن لعب دور الوساطة على الإطلاق ناهيك عن أن تلك الوساطة هي في منطقة الشرق الأوسط، المنطقة المحكومة بالنفوذ الأمريكي منذ عقود طويلة.

لقد أثارت تلك الصفقة تساؤلات وشكوك لدى منتقدي الإدارة الأمريكية ومؤيديها على السواء، ففي حين ان الأطراف المساندة لبكين، وكذلك منتقدي إدارة بايدن في الولايات المتحدة، قد وصفوا ذلك الاتفاق بأنه انتكاسة حقيقية لنفوذ الولايات المتحدة العالمي ومكانتها في الشرق الأوسط. رأى أخرون بأن ذلك الاتفاق قد يكون أضر مؤقتاً ببعض مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، إلا أن الاتجاه العام لذلك الاتفاق قد يفوق بشكل كبير الجوانب السلبية له على المدى المتوسط والبعيد.

والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل يمثل الاتفاق الذي رعته الصين ما بين السعودية وإيران انتكاسة وتراجع للمصالح والنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط؟ أم أن هذه الخطوة يمكن أن تحقق مكاسب للولايات المتحدة أيضاً؟ للإجابة على هذا التساؤل، يجب أن نناقش الانعكاسات السلبية لذلك الاتفاق على مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الانعكاسات الايجابية لذلك الاتفاق على مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

الانعكاسات السلبية للاتفاق السعودي-الإيراني على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط

يرى الكثير من المحللون السياسيون داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، أن الاتفاق الأخير ما بين السعودية وإيران والذي رعته الصين، مثل ضربة للمصالح الأمريكية في هذه المنطقة المهمة من العالم، ووصفه كثيرون بإنه هدد هيبة الولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى. ولعل أهم ما يراه المنتقدون من سلبيات لذلك الاتفاق على مصالح الولايات المتحدة هو:

أولاً- حققت الدبلوماسية الصينية دفعة قوية لصورة الصين كداعم للسلام والاستقرار العالمي. خصوصا إذا ما عرفنا أن الولايات المتحدة قد صاغت علاقتها تاريخيا مع الصين على أنها دولة تنافسية صراعية يجب مواجهتها. يبدو أن الاختراق الدبلوماسي الصيني يؤكد فرضية أن الصين هي قوة صاعدة والولايات المتحدة باعتبارها قوة متراجعة. يرى منتقدو الصفقة أن الصين عززت دورها كقائد للاستبداد العالمي في مقابل بقية العالم الديمقراطي

الليبرالية الآخذ في التلاشي. يبدو أن الدكتاتوريات هي المستقبل.

ثانياً- كان الاتفاق بمثابة شريان حياة جديد لإيران المتعثرة اقتصادياً وسياسياً، وهي دولة محاصرة بمشاكل من الداخل ومعزولة من الخارج. يرى المنتقدون لتلك الصفقة، بإن الاختراق الصيني سوف يعزز مكانة السلطة السياسية في إيران، بإتجاه فتح أفاق للتعاون الاقتصادي مع السعودية، الأمر الذي يضر بشكل واضح بالمصالح الوطنية للولايات المتحدة من خلال تعزيز النظام في طهران، ويضعف الاتفاق الحركة الديمقراطية في إيران ويسمح لإيران بأن تكون أكثر استقرارا بمساعدة روسيا في حربها في أوكرانيا. عندما تتعاون تلك الأنظمة الاستبدادية مع بعضها، فإن الديمقراطيات في تلك البلدان سوف تتراجع.

ثالثاً- من جانب أخر، فأن مستوى العلاقات الدافئة ما بين المملكة العربية السعودية والصين في وتيرة متصاعدة، ومن المرجح أن ينمو لاسباب تتعلق بطبيعة النظام السياسي في كلا البلدين كما قلنا. من السهل على الأنظمة غير الديمقراطية التعاون فيما بينها. لن ينتقد الزعيم الصيني شي جين أبدا الزعيم السعودي محمد بن سلمان لقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، والرياض تماما مثل طهران لن تنتقد بكين أبدا بسبب قمعها المروع للمسلمين في شينجيانغ. لقد دفع تراجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط عموما والسعودية بشكل أخص في مجال النفط على سبيل المثال، إلى أن يجد السعوديون فرصا جديدة للتعاون الاقتصادي مع مستورد رئيسي للنفط مثل الصين. في مقابل الطاقة، يمكن للصين أن تزود المملكة العربية السعودية بالتكنولوجية التي تشتد الحاجة إليها داخل المملكة. وبالتأكيد فإن ذلك كله لا يصب في خدمة الأهداف العليا للولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً- يرى المنتقدون لهذا الاتفاق، بأنها خطوة تزيد من تعقيد سعى إسرائيل لتطبيع علاقاتها مع العرب، فالخطوة المفاجئة التي اتخذتها السعودية لإعادة العلاقات مع إيران تزيد من تعقيد المساعي الدبلوماسية لإسرائيل التي تتوق لإبرام اتفاق مع المملكة. وبالتالي تضعف احتمالات المزيد من التقارب العربي الإسرائيلي.

الاتفاق السعودي-الإيراني ليس شراً مطلقاً على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط

يرى أخرون بأنه عندما يتم قياس إجمالي المصالح الأمريكية، فإن الصفقة الصينية ممكن أن تقدم أيضا العديد من المزايا والإيجابيات على مستوى المصالح والأهداف الأمنية والسياسية الأمريكية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط على المدى المتوسط والبعيد، قد تعيق حتى المصالح والأهداف الصينية ذاتها هناك. ومن الإيجابيات لتلك الصفقة على الولايات المتحدة هي:

أولا- اعتبار هذه الصفقة خسارة للدبلوماسية الأمريكية، هو أمر سابق لأوانه. فيرى كثيرون أنه الولايات المتحدة لا تحتاج، ولا ينبغي لها، أن تحاول احتواء القوة الصينية في كل مكان من العالم، فقد كان ذلك خطأ واشنطن تجاه الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، مما أدى إلى استنزاف الولايات المتحدة في عدة أماكن عالمية كحرب فيتنام وغيرها. أضف إلى ذلك يرى هؤلاء أن الولايات المتحدة اليوم لم تعد تملك الموارد لمتابعة الاحتواء العالمي الكامل. وبدلا من ذلك، يجب على الولايات المتحدة احتواء الصين بشكل انتقائي. هذه الصفقة التي توسطت بها الصين هي واحدة من تلك الحالات التي لا تحتاج فيها واشنطن إلى بذل جهود أضافية لتقويض الصين. يمكن أن تكون الدبلوماسية الصينية مكملة جزئياً على الأقل للمصالح الأمريكية، كما هو الحال مع الاتفاق السعودي الإيراني الأخير.

ثانيا- أن استئناف العلاقات السعودية الإيرانية سيدفع بإتجاه ترسيخ هدنة في اليمن، وهي حرب مدمرة بالوكالة شارك فيها الخصمان السعودي والإيراني عبر جولات كان أحد فصولها استخدام الحوثيون أسلحة إيرانية ضد مصالح حيوية أمريكية في السعودية. حاولت واشنطن عبر إدارة بايدن في التفاوض لعقد هدنة لوقف تلك الحرب، لكن الرياض رفضت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع طهران إلى أن وافقت إيران على وقف دعم الحوثيين وهجماتهم على السعودية عند التوقيع على الاتفاق الأخير الذي تم بوساطة صينية. ويعتبر ذلك الاتفاق جيد للمصالح الأمريكية ومفيد لليمن وكذلك لمعارضي النظام الإيراني

في الداخل الذين انتقدوا منذ مدة طويلة تدخل نظامهم في اليمن. تريد الولايات المتحدة شرق أوسط أكثر استقرارا وامنا، والاتفاقية الأخيرة بغض النظر عمن توسط فيها، هي خطوة إيجابية نحو هذا الهدف.

ثالثا- لا ينبغي لأحد أن يتوهم بأن استئناف العلاقات الدبلوماسية ما بين السعودية وإيران سينهي كل حالات الصراع بينهما. العلاقات الدبلوماسية ما بين موسكو وكييف لم توقف الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2014 على سبيل المثال. لا شك أن الاتفاق السعودي الإيراني خطوة إيجابية وضرورية، لكنها خطوة أولية يمكن التراجع عنها بسهولة. ومع ذلك، فإن المزيد من الاتصالات هي أفضل بين إيران والسعودية لتجنب حدوث صراع أكبر في المنطقة يضر بمصالح الولايات المتحدة هناك.

رابعا- من جانب أخر على ما يبدو أن الصفقة لن تمثل لإيران مكاسب طويلة الأجل. فلا يزال ينظر إلى إيران وتطلعاتها في مجال الأسلحة النووية على أنها تهديد أمني، ولن يتغير ذلك الاعتقاد مع هذه الصفقة. لا يزال مستوى انعدام الثقة بين الرياض وطهران مرتفعا، ومن المرجح إذا ما أنهار الاتفاق فمن المرجح أن يتم إلقاء اللوم على إيران، وربما حتى على الصين. سيحصل النظام الإيراني على فترة راحة محتملة من الصفقة، ولكنه لن يحصل على شريان دائم للحياة. وهذه كلها تمثل نقاط إيجابية تصب في مصالح وأهداف ما تريده الولايات المتحدة من النظام الإيراني.

خامسا- من الخطأ المبالغة في سلبيات تلك الصفقة على واقع العلاقات الأمريكية السعودية. سيستمر الاعتماد الأمني السعودي على الولايات المتحدة لعقود طويلة. لقد أشترت الرياض أنظمة أسلحة أمريكية سيستمر الاعتماد عليها وصيانتها أمريكيا سنوات قادمة. أستمرت المناورات البحرية ما بين الولايات المتحدة ودول المنطقة وشملت السعودية وإسرائيل مؤخرا. لا تزال الرياض مرتبطة بشكل عضوي بالاقتصاد الأمريكي. وقعت المملكة السعودية مؤخرا واحدة من أكبر الصفقات لشراء طائرات البوينج الأمريكية، وصفتها الولايات المتحدة بأنها صفقة "تاريخية". ستحتاج الرياض أيضا إلى الولايات المتحدة للتوسط في علاقتها مع إسرائيل. لم تتأثر أي من هذه العلاقات ما بين السعودية والولايات المتحدة بالصفقة التي توسطت بها بكين مؤخرا.

سادسا- أن ممارسة النفوذ والأدوار الإقليمية من قبل بكين يستدعي ذلك كله تحمل التجاوزات وردود الأفعال من قبل هذا الطرف أو ذاك، ممكن أن تضعف من دور الصين على المدى الطويل. ستشارك الصين الآن عبء الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط، وهي مهمة ليست بالسهلة مطلقا كما تحملته الولايات المتحدة لعقود طويلة. يمكن أن تفشل الاتفاقية الجديدة بسهولة، فلم تقدم الاتفاقية أي توضيح حول كيفية استجابة الأطراف الموقعة للانتهاكات أو أي سلوك خاطئ من قبل هذا الطرف أو ذاك. كيف ستتعامل بكين مع أي تبادل عسكري من قبل أطراف الصراع في اليمن إذا ما تم خرق الاتفاق. أو حتى على أي هجوم إرهابي في إحدى البلدان إذا ما اللقى طرفا اللوم على الطرف الأخر في دعمه. أو على أي أجراءات أحادية عسكرية قد تتخذها إسرائيل ضد البرنامج النووي الإيراني. في هذا الجو المحفوف بالمخاطر من كل جانب في هذه المنطقة الملتهبة عالميا، فإن تعثر الصين سيكشف حدود دورها كقوة عظمى.

في النهاية، تبقى التسأؤلات التالية، هل هذا الانقلاب الدبلوماسي الصيني أن صح تسميته هو بداية لانخراط سياسي أعمق لبكين في المنطقة؟ هل يمكن أن تصبح الوساطة الصينية الأولى الناجحة نموذجاً لدبلوماسية صينية أكثر حزماً ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن في مناطق أخرى من العالم؟ الجواب الصائب هو انه من السابق لأوانه صياغة تقييم نهائي وشامل. ومع ذلك، يمكن القول أن العديد من بلدان الشرق الأوسط اليوم قد بدأ يتشكل لديها قناعة بأن نوعاً من الوساطة الخارجية لم تعد من الممكن أن تاتي من الغرب بسبب خيبة الأمل تجاه السياسات الأمريكية والغربية، ولا من روسيا بسبب انخراطها في الحرب على أوكرانيا، ويبدو أن الصين في وضع جيد لملء فراغ الوساطات الخارجية لحل أزمات المنطقة. ■

خالد هاشم: باحث من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، مستشار المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية.